قطاع المحروقات في الجزائر – عقود التعامل وعقود الامتياز –

The hydrocarbon sector in Algeria
- Dealing contracts and concession contracts -

د.محمد دهار

كلية الحقوق والعلوم السياسية–جامعة الجيلالي ليابس–سيدي بلعباس (الجزائر)

deharmohamed2021@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/10/20 تاريخ القبول: 2021/12/15 تاريخ النشر: 2022/06/16

ملخص:

قطاع المحروقات في الجزائر هو أساس موارد الدولة من العملة الصعبة، حاولت الدولة النهوض به من الجانب القانوني والعملي لمسايرة المتطلبات الداخلية والخارجية.

ثلاث قوانين أساسية صدرت في سنوات 2005-2013 و2019 تكرس رغبة الدولة الجزائرية في جلب الإستثمار الأجنبي من أجل تطوير القطاع والإنتفاع به أكثر.

كلمات مفتاحية: بترول، غاز، إستثمار، إنتاج، تسويق.

Abstract:

The oil sector is the Algerian main external resource of hard currency. There fore, Algeria had tried to raise it through legal and operational aspects to meet the internal and external needs.

Three main lows have been promulgated in 2005, 2013 and 2019, that embodied the desire of Algerian state to bring external investment to develop more the sector.

Keywords: Oil; gas; investment; production; marketing.

1. مقدمة:

يعد قطاع المحروقات في الجزائر الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني رغم السياسات المتتالية الرامية إلى الخروج من هذه الحالة بتنويع الصادرات والواردات. (شعبان، 2010، صفحة 20)

تبنت الجزائر بعد الاستقلال عام 1962 سياسة التأميمات لإدراج قطاعات عديدة، كانت تحت سيطرة المتعاملين الأجانب، تحت سيادتها رغبة منها في بناء اقتصاد قوي، متنوع، متكامل ومتوازن.

شملت عملية تأميم قطاع المحروقات أبار البترول وقنوات نقله، شركات التأمين، البنوك، المناجم بمختلف أنواعها، وسائل النقل البحري، البري والجوي التي لها صلة بتلك القطاعات.

نتيجة لعملية التأميم، أصبحت الدولة الجزائرية أو الجماعة الوطنية هي التي تسيطر على الاقتصاد في إطار سياسة التخطيط التي دامت من سنة 1967 إلى غاية 1977. كان قطاع المحروقات القاطرة التي تجر باقي القطاعات في اتجاه النمو الصحيح في هذه المرحلة لكن بقي هذا القطاع المصدر الوحيد لجذب العملة الصعبة للبلاد خلال السنوات الموالية وما زاد الوضع تعقيدا قيام السلطات ابتداء من الثمانينات، بتوجيه الاستثمار بشكل مكثف إلى قطاع المحروقات فأصبحت الجزائر في تبعية شبه كاملة لهذا القطاع بإيجابياتها وسلبياتها.

كيف وصلت الجزائر إلى أن أصبح قطاع المحروقات هو أساس موارد الدولة من العملة الصعبة، نلقي الضوء على الأطر القانونية المعتمدة ثم نقيم نتائجها العملية وتأثيراتها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي العام (ياسين، 2020، صفحة 80)، في السياق المذكور لابد من تحليل بعض القوانين التي صدرت خلال العشرين سنة الماضية لمعرفة الدوافع التي كانت من ورائها على المستوى الداخلي والخارجي وكيف كانت نتائجها، مثل القانون 05.07 المؤرخ في 2005/04/28، قانون 13.01 بتاريخ 2013/02/20 وأخيرا مشروع القانون الأولي للمحروقات الذي عرض على مجلس الحكومة بتاريخ 2019/10/13 للمصادقة والذي عرض على المجلس الوطني الشعبي للتصويت عليه.

2. قانون 05/07 المؤرخ في 2005/04/28 المتعلق بالمحروقات.

أهم ما جاء في القانون05/07 المؤرخ في 2005/04/28 المتعلق بالمحروقات أن كل شخص مقيم في الجزائر، له فرع أو شركة في أي شكل كانت ومسجل بإدارة الضرائب، يمكنه ممارسة نشاطات في مجال المحروقات.

إن كانت القوانين الأولى الصادرة في مجال المحروقات تعطي صلاحية التسيير ومراقبة الإنتاج البترولي للدولة الجزائرية بواسطة الشركة الوطنية للمحروقات "سونطراك" إن قانون 05/07 فتح الأبواب كاملة أمام أي متعامل خاص أو عام وطني أو أجنبي، معنوي أو طبيعي للنشاط في مجال البحث، التنقيب، الإنتاج، الاستغلال، النقل، التخزين والتسويق، وضع القانون المذكور شرطين فقط للدخول الى قطاع البترول وهما إقامة الشركة والتسجيل لدى مصالح الضرائب الجزائرية.

1.2 وضعية قطاع المحروقات قبل قانون 05/07 المؤرخ في 2005/04/28 .

كان للشركة الوطنية للمحروقات إمكانية اختيار المتعاقد الذي يقدم أكثر امتياز للقطاع بغض النظر عن طبيعة العقد المبرم مع الطرف الأخر وجنسيته. طيلة المراحل الأولى الممتدة من سنة 1971 إلى غاية 2000 كانت الشركة الوطنية تحتكر أغلبية النشاطات في مجال المحروقات وهي نشاطات عديدة تتمثل في البحث عن المحروقات، التنقيب، الحفر، الاستغلال، النقل والتسويق وخدمات أخرى مرتبطة بذلك النشاط. (Ould Kaddour, 2017, p. 34)

كانت الشركة الوطنية للمحروقات تتولى كل العمليات باسم وفي مكان الدولة المساهمة الوحيدة في رأسمالها نظرا للإمكانيات المالية التي كانت تتوفر عليها والقدرات البشرية الموجودة لديها .

بمرور الوقت وتطور التقنيات في مجال البترول لجأت الشركة الوطنية للمحروقات إلى التعاقد مع شركات أجنبية في إطار شراكة متوازنة يقتسم فيها المتعاقدين الأخطار والأرباح خلال مدة العقد.

إن عقود التعامل هي عقود تحدد فيها حقوق وواجبات كل متعاقد في مجال المحروقات بشكل دقيق يكون للمتعاقد الأجنبي بعض الامتيازات المادية والجبائية تشجيعا له، لبقائه في الجزائر وجلب مستثمرين آخرين للعمل في القطاع. إن قوانين الاستثمار كانت تندرج في هذا السياق لكن عقود التعامل

لم تأتي بالنتائج المنتظرة فالعروض التي كانت تقدمها الجزائر للاستثمار لم تجد استجابة من المستثمرين الأجانب.

2.2 الخصوصيات الأساسية لقانون 05/07 المؤرخ في 2005/04/28.

أبرز ما جاء به قانون 05/07 المؤرخ بتاريخ 2005/04/28، من المادة الأولى التي تحدد الإطار العام للنشاطات في مجال المحروقات، هي إمكانية إبرام عقود امتياز مع المستثمر الأجنبي فهي خطوة جديدة في مجال تسيير القطاع. عقد الامتياز يعطي للمستثمر الأجنبي على وجه الخصوص إمكانية استغلال نشاط أو نشاطات عديدة في مجال قطاع المحروقات لفترة طويلة تتجاوز 20 سنة.

يحدد القانون 05/7 النظام القانوني لنشاطات البحث، التنقيب، الاستغلال النقل التكرير إلى غير ذلك من النشاطات البترولية، كما ينظم الإطار المؤسساتي للقيام بالنشاطات المذكورة ويبين الحقوق والواجبات الخاصة بالأشخاص التي تعمل في المجالات سالفة الذكر.

إن النظامين القانوني والمؤسساتي سالفي الذكر جاءا ليدعما ويؤسسا لفكرة عقود الامتياز التي تعطي للمستثمر حقوق مستقرة لفترة طويلة دون إمكانية لأي هيئة التدخل في النشاطات البترولية التي يمارسها المستثمر أثناء تنفيذه للعقد.

إن عقد الامتياز يسمح يعطي الحرية كاملة للمستثمر المتعاقد مع سونطراك في عمليات الإنتاج والتسويق، يمكن لهذا الأخير أن ينتج الكميات التي يريدها أو يستطيع إنتاجها وتسويقها من البترول، فالقاعدة في مثل هذه العقود، بفترة الامتياز لا بطريقة الإنتاج أو مراقبته.

ليس للشركة الوطنية الحق في التدخل بشأن الكميات المنتجة من البترول من القبل المستثمر الأجنبي ولا يمكنها أن تقاسمه تلك الكمية. إن اختيار أسلوب عقد الامتياز من طرف المتعاقد الأجنبي يحتم عله فقط دفع قيمة مالية تحدد من الطرفين المتعاقدين هي بمثابة بيع مسبق للمنتوجات البترولية دون تحديد الكمية ويبقى على عاتق الطرف المتعاقد في حالة الامتياز أن يدفع الضرائب الواجبة عليه، أجور اليد العاملة ومستحقات الضمان الاجتماعي.

إن عقد الامتياز يفقد المتعاقد الوطني أي الشركة الوطنية للمحروقات وعلى رأسها الدولة الجزائرية، التحكم في ثرواتها واقتصادها خلال مدة العقد.

ليس لعقود الامتياز سلبيات فقط وقد تكون لها بعض الايجابيات إذا أدرجت بعض العناصر ضمن العقود ومن أهم هذه الايجابيات نذكر على سبيل المثال:

- تقديم ثمن الدخول من الشريك الأجنبي للدولة قبل إبرام العقد.
- إدخال التقنيات العالية دقة في مجال المحروقات.
- تكوين العمال والإطارات الجديدة وتوفير مناصب شغل لبعض أفراد المجتمع.
- المساهمة في تنشيط المنطقة اقتصاديا واجتماعيا.
- فتح الأسواق الخارجية للمنتوجات البترولية الجزائرية
- إعطاء مكانة ومصدقية للجزائر في مجال العقود البترولية. (Khennaf & Benabdelmoumen, 2020, p. 06)

إن قانون 05/07 لم يطبق بشكل كامل خاصة فيما يتعلق منه بعقود الامتياز نظرا للجدل الذي أثاره في الأوساط المتخصصة من الجزائريين.

رغم المصادقة عليه من قبل البرلمان بغرفتيه فانه لم يتم تنفيذه خاصة فيما تعلق منه بعقود الامتياز فبقيت الأمور على حالها. وأصلت الشركة الوطنية للمحروقات التعامل مع الأجانب المستثمرين على أساس عقود التعامل في الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى غاية2013 فتم التفكير في قانون جديد بتحديد صور أخرى للتعامل مع الشركاء الأجانب ليأتي قانون 01/13 بتاريخ 2013/02/20 يعدل قانون 05/07 بتاريخ 2005/04/28. (منصور و بلقاسم ، 2015-2016، الصفحات 33-34)

3. القانون رقم 01/13 بتاريخ 2013/02/20 المعدل والمتمم للقانون 05/07 بتاريخ 2005/04/28: أهم التعديلات وأسبابها.

في هذا الإطار تم تعديل 58 مادة من قانون 70-05 وإدراج مواد جديدة عددها 10، ما هي أهم التعديلات وما الغرض منها، هذا ما نحلله في ما يلي:

1.3 مضمون التعديلات في قانون 01/13 :

رغم التعديلات التي أدخلت على قانون 05/07، يبقى هو الإطار المرجعي للاستثمار في قطاع المحروقات، الذي يتطلب تقنيات عالية ومهارات مؤكدة بغض النظر عن الرأسمال.

يعطي القانون 01/13 المؤرخ بتاريخ 2013/02/20 وفقا للمادة 87 المتعلقة بالضرائب وأنواعها الواجب دفعها من قبل المتعاقد الأجنبي إلى الشركة الوطنية للمحروقات حصرية التي تنقل المحروقات عن طريق الأنابيب. كما يستثني الشركات الأجنبية التي تشتغل حاليا في الأحواض البترولية من التحفيزات الجبائية المخصصة للعمليات الجديدة.

- أعطى القانون الأولوية لسد حاجيات المواطن من المواد البترولية والغازية، بإلزام المتعاقد الأجنبي لوضع جزء من إنتاجه مقابل سعر دولي لفائدة السوق الوطنية.
- إدراج تحفيزات جبائية لتشجيع النشاط في مجال المحروقات الغير تقليدية، في الأحواض الصغيرة، والأحواض الموجودة في الأماكن الغير مستعملة بشكل كامل خاصة في البحر والأماكن ذات التركيبة الجيولوجية المعقدة، وضع ضريبة جبائية على الفوائد الكبيرة للشركات المتعاقدة مكان الضريبة المنخفضة التي كانت مطبقة، هما عمليتين، تعكسان مدى اهتمام السلطات العمومية الجزائرية بالحفاظ على توازن العقد من حقوق وواجبات كلا الطرفين. (طالبي، 2009، صفحة 31)
- من دراسة قانون 13-01 نجد أنه غلب الطابع الوطني السيادي في تسيير قطاع المحروقات، إنه يشجع الاستثمارات في الأماكن الحديثة لا في الأحواض المعروفة، يحافظ على الاستهلاك القومي والجديد ويحفز على النشاط الإقليمي، ويسلط ضرائب على الأرباح الهائلة التي تتحصل عليها الشركات. (Bouderbala:, 1993, p. 100)

2.3 أسباب التعديلات القانونية.

لاشك أن الحكومة الجزائرية استمعت إلى الانتقادات التي كانت موجهة لقانون07-05 الذي أعطى امتيازات هائلة للشركات المتعددة الجنسيات في مجال المحروقات، وبالتالي جاء القانون 13-01 في صورة مغايرة تبقي دور الدولة في مراقبة ثروتها البترولية.

من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تغيير مضمون قانون 07-05، تدخل بعض الدول مثل فينزويلا لدى الجزائر من أجل التنسيق بينهما بصفتهما عضوين في منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEP) هذا البلد لم يدرج عقود الامتياز في قوانينه بل فضل العمل بعقود التعامل (partenariat) الملزمة للجانبين، بتحديد حقوق وواجبات كل طرف، الدولة من جهة والشركة المتعددة الجنسيات من جهة ثانية (Karbounty, 2015, p. 70)، خلفا لبعض الدول التي تعمل بعقود الامتياز مثل الكونغو، نيجيريا الخ، والتي لم يتغير وضعها الاقتصادي والاجتماعي.

إن عقود الامتياز تدفع بالشركة الأجنبية إلى البحث عن الحماية القانونية لمشاريعها الاستثمارية وتسعى إلى تحديد الإطار الواجب العمل به في حالة ظهور نزاع حول العقد المبرم مع الدول المضيفة. أغلب العقود تعطي الاختصاص، إما إلى المحكمة الدولية للتحكيم أو إلى المركز الدولي لحل النزاع الخاصة بالاستثمارات الدولية (CIRDI).

إن اختصاص المحاكم الداخلية مستبعد واللجوء للهيئات الدولية في حالة النزاع مفضل في عقود الامتياز .

إن قانون 13-01 لم يجلب الاستثمار الأجنبي للجزائر خلال الستة سنوات الماضية، لأن عروض الاستثمار، في مجال المحروقات، المقدمة من قبل الدولة الجزائرية لم تجد من يقبل بها من الشركات المتعددة الجنسيات، هذه الأخيرة تبحث عن تنازلات وامتيازات أكثر فهي تتجه إلى الدول التي تجني منها أرباح طائلة ويكون فيها الاستثمار غير معرض للخطر.

4. مشروع القانون الأولي للمحروقات لعام 2019: المضمون والآفاق.

إن البحث عن إطار قانوني جديد لقطاع المحروقات يعكس فشل القوانين السابقة، تراجعت الاستثمارات في قطاع المحروقات بشكل أكبر نظرا للمنافسة الدولية في هذا المجال، وتراجع الإنتاج مع زيادة الاستهلاك الوطني من الطاقة.

لم تتمكن الشركة الوطنية للمحروقات من مواجهة التحديات. إن عمليات البحث والتنقيب التي قامت بها بإمكانياتها، لم تكن مجدية. أصبح من الضروري إعطاء المزيد من الامتيازات والحوافر للشركات الأجنبية للعمل في قطاع المحروقات من قبل الجزائر . (رؤوف ، 2019، صفحة 9)

1.4 مضمون مشروع القانون الأول لسنة 2019.

مشروع القانون الأولي للمحروقات يعدل قانون 01/13 المؤرخ في 2013/02/20 الخاص بالمحروقات في الجزائر بإلغاء 58 مادة وإدراج 10 مواد جديدة أعطت صورة مغايرة للقوانين الماضية في هذا القطاع .

يحدد المشروع المذكور ثلاثة أنواع من العقود التي يمكن إبرامها بين الشركة الوطنية للمحروقات والشركة الأجنبية الراغبة في الاستثمار في القطاع مع تبسيط النظام الجبائي وهي عقود الامتياز، عقود الخدمات بالخطر، وعقود تقسيم الإنتاج. (أمير، 2019، صفحة 15)

Contrats de concession, contrats prestations à risque, contrats partage de production.

سبق وأن عرفنا عقود الامتياز عند تحليل محتوى القانون 07-05 المؤرخ في 2005/04/28 فلا نعود إليها في هذه الفقرة، بل نشير إلى عقدي الخدمات وتقسيم الإنتاج.

عقد الخدمات بالخطر، هو عقد يتفق فيه الطرفان على القيام بمجموعة من الأشغال، التي تكون نتائجها محسومة ومؤكدة، فيشتركان في تكاليفها ويتقاسمان مخاطرها.

تصنف هذه العقود من حيث الأهمية بين عقود الامتياز وعقود تقسيم الإنتاج، يلجا إليها الطرفان في بداية تعاقدهما، فهي تمهد لشراكة قوية، يقلل فيها كل طرف من المخاطر الناجمة عن الخدمة، يختبر فيها مؤهلات واستعداد الطرف الأخر للتعامل بشكل أوسع في المستقبل، أما عقود تقسيم الإنتاج فهي عقود تمكن كل طرف من أخذ نصيب من الإنتاج حسب نسبة محددة مسبقا بينهما، تقوم الشركة الوطنية

للمحروقات في الجزائر على سبيل المثال بمنح المتعامل الأجنبي محيطا معينا، يقوم فيه بالبحث والتنقيب بوسائله الخاصة وعند الإستغلال يتم تقسيم المصاريف الناجمة عن الأشغال ثم تقسيم الإنتاج بين الطرفين.

يتم إبرام عقود تقسيم الإنتاج عندما يتعلق الأمر بحوض معروف بكمياته البترولية أو بمحيط تأكد أنه يحتوي جيولوجيا على البترول.

يمكن القول أن العقود الثلاثة المذكورة تندرج ضمن سياسة فتح قطاع المحروقات أمام الشركات الأجنبية للمساهمة أكثر في رفع كميات المنتوج البترولي للرفع من التصدير وتوفر الطاقة للقطاعات الاقتصادية الأخرى في الجزائر .

2.4 آفاق قطاع المحروقات في ظل قانون 19-13 بتاريخ 11-12-2019 الجديد

تشير أغلب الإحصائيات أن القطاع البترولي في الجزائر تراجع بسبب تراجع الإنتاج الوطني، لقدم الأحواض التقليدية، وعدم اكتشاف آبار جديدة هامة وارتفاع الاستهلاك المحلي من الغاز والبترول والكهرباء وتزايد الاستهلاك من شأنه أن يقلل حجم الكميات المصدرة، مما يؤدي إلى تراجع مداخيل الدولة من العملة الصعبة وما ينجر عنها من أثار على المستوى المعيشي للمجتمع الجزائري. (مخلوف، 2019، صفحة 12)

تيقنت الحكومة الجزائرية أنه لا حل للخروج من هذه الوضعية المعقدة إلا بتغيير سياسة المحروقات، هذا الموقف جاء بعد دراسة طويلة واستشارة المتعاملين الرئيسيين حول الإطار الأنسب لتقوية القطاع.

إن ارتفاع الاستهلاك ناتج عن ارتفاع عدد السكان في الجزائر من جهة وعن سياسة تدعيم أسعار الطاقة من بنزين، غاز، كهرباء من جهة ثانية وهو ما يؤدي إلى عدم ترشيد استعمال الطاقة في غياب التوعية والمسؤولية.

إن عدم اكتشاف آبار جديدة للبترول منذ عدة سنوات أرغم الدولة الجزائرية في إطار القانون الجديد للمحروقات إلى البحث عن الطاقة الغير التقليدية مثل (الغاز والبترول الصخريين) وإلى التنقيب عن البترول في البحر أي في المياه الإقليمية.

إن مشروع قانون الجديد للمحروقات أتجه نحو الاستثمار للبحث عن البترول سواء التقليدي أو الغير تقليدي، ووضع عدة تحفيزات في هذا المجال. إن حالة انخفاض إنتاج البترول في الجزائر أدت على انخفاض المداخيل ومعها تقليص الجباية البترولية التي تشكل جانب هام في ميزانية الدولة السنوية.

جاء القانون الجديد للمحروقات تحت ضغوط عديدة، أرمة سياسية حادة، اضطرابات اجتماعية طالت مدتها وزاد تأثيرها على باقي القطاعات الاقتصادية، ناهيك عن الانتقادات الموجهة له بخصوص المحتوى الذي لم يختلف عن مضمون قانون 07/05 المؤرخ في 2005/04/28.

5. الآثار البيئية والاجتماعية

قررت الحكومة الجزائرية استغلال الغاز الصخري في الصحراء، لتقوم الشركة الوطنية للمحروقات بالتجارب الأولى بعين صالح أين يوجد أكبر حقل للغاز الغير تقليدي وبالموازاة هناك أعمال تنقيب في حقول حاسي بركين، قداماس، تيميمون رڤان وتندوف، الكميات المحتمل إخراجها تقدر بـ 13 مليار متر مكعب.

سارعت الجزائر في أشغال التنقيب عن الغاز الصخري رغم وجود معارضة متعددة الأوجه ومن بينها احتجاجات سكان المناطق المعنية بالعملية خوفا من المخاطر على البيئة.

إن التفاؤل الكبير تراجع بعد تقييم العملية الأولى في مجال التنقيب لأن الجزائر وحتى فرنسا ليس لهما الإمكانيات التقنية اللازمة في هذا القطاع، وهي تقنيات يحوزها بلدان حاليا، أمريكا وكندا (De Janzé, 2011, p. 64).

إن قرار الدخول في استغلال الغاز الصخري تم اتخاذه في الأوساط الضيقة للدولة أي الرئيس والمستشارين، قرار لم يأخذ في الحساب التأثير على المحيط البيئي وعلى الأوساط الاجتماعية في الجنوب؛ عملية استخراج الغاز الغير تقليدي تتطلب كميات كبرى من المياه التي يجب ضخها في الصخور، هذه المياه تحتوي على أنواع مختلفة من المواد الكيميائية الغير معلن دائما، عملا بقاعدة "السر الصناعي"، التي تؤثر حتما على المياه الجوفية في الأراضي الصحراوية الجزائرية.

إن المياه الجوفية هي غير متجددة والتلوث الذي يمكن أن يلحق بها جراء عمليات التنقيب عن الغاز الصخري، يجعلها غير قابلة للاستغلال حاضراً ومستقبلاً، علماً أن حروب المستقبل، حسب العديد من المحللين ستدور حول السيطرة على هذه المادة الحيوية، في باطن الأرض وعلى سطحها.

إن تردد العديد من الدول في استغلال الغاز أو البترول الصخري، رغم التأكد من وجودهما في محيطهم، يعكس تخوف هذه الدول من الآثار السلبية التي قد تحدث في غياب التجارب وعدم التحكم المؤكد من عمليات التنقيب ثم الاستغلال. ليس هناك دولة في أوروبا شرعت في عملية التنقيب عن هذه الطاقة بل هناك دول مثل فرنسا منعت الأشغال في هذا الميدان فوق أراضيها (جرابة، 2012، صفحة 60).

أكدت مختلف الدراسات أن استغلال الغاز أو البترول الصخريين لهما آثار على البيئة وعلى المجتمع، الروائح والغازات المنبعثة من الحقول بسبب المواد الكيميائية المستعملة تمس بصحة سكان المنطقة وتقضي على الثروة الحيوانية والطيور، ولا يمكن معالجة هذه السلبيات بشكل كامل وفي وقت قصير لعدم التأكد من الطرق المستعملة بالضبط والمواد المضخة في الصخور (كحال، 2020، صفحة 10).

عملية استخراج الغاز أو البترول الصخري تقتضي تكسير الصخور الموجود تحتها الطاقة، أي جعل طبقات الأرض هشة في النهاية وهو ما يعرض المنطقة إلى هزات أرضية أو تحولات جيولوجية هامة قد تجعل المنطقة غير قابلة للإسكان (Blond, 2014, p. 100).

المخاطر المحتملة على البيئة وعدم مردودية إنتاج الغاز الصخري كون تكلفة البرميل الواحد منه تفوق بكثير تكلفة إنتاج البرميل من البترول التقليدي، دفعت بالولايات المتحدة أكبر مستثمر في القطاع للتخلي عن عدد كبير من الحقول.

زيادة على العاملين المذكورين، لا بد من الإشارة إلى دور الجمعيات المكلفة بالدفاع عن البيئة التي رفعت في بعض الحالات لعدم الخوض في التنقيب عن الغاز الصخري من قبل الدول أو الشركات العالمية المختصة في الطاقة، وفي حالات أخرى التوقف عن هذه العمليات إلى حين الوصول إلى تقنيات

جديدة، متحكَم فيها ولا تؤثر على البيئة سلباً. احتفظت بعض الشركات البترولية بالأحوار التي لها مردودية عالية بعد تخليها عن العديد من الحقول.

كتب المحلل كيران كوك Kieran Cooke أن إمكانيات الجزائر في مجال الغاز الصخري كبيرة جدا وهي في المرتبة الثالثة بعد أمريكا والأرجنتين بقدرة 5,7 مليار برميل، بعد أن دخلت البلاد في مواجهات داخلية أسبابها بيئية وسياسية وأمنية تراجعت نشاطات التنقيب. إن الاحتجاجات في مدينة عين صالح كانت مفاجئة للحكومة في عام 2015 فتراجعت النشاطات في هذا المجال (Cooke, 2017, p. 50).

يضيف نفس المحلل أن الجزائر بلد تنقصه المياه بشكل حاد، فنصيب المواطن الجزائري من المياه 300 م^3 سنويا في حين يستفيد المواطن الأمريكي من 8000 م^3 سنويا، فسكان المناطق الجنوبية يعيشون عجزا هاما في المياه الصالحة للشرب ويستعملون المياه الجوفية، فهم يخافون من تلوثها إثر عمليات التنقيب عن الغاز الصخري.

استغلال الغاز الصخري يتطلب حفر بكثافة كبيرة حتى تكون له مردودية فهو مصدر تلوث بيئي ظاهر للأعيان خاصة حول حقول إخراج هذه الطاقة، حقل استغلال الغاز الصخري يتراجع إنتاجه بشكل سريع مما يتطلب وضع أنابيب والتي تتطلب عمليات تهيئة وحفر ثم وضع الأنبوب وتغطيته بالتربة ثم شق طرق تؤدي إلى مختلف الهياكل عن طريق الشاحنات والآلات (Dionnuet, 2010, p. 35).

إن كميات المياه المستعملة في عمليات التنقيب عن الغاز الصخري هائلة، تصل إلى 15 مليون لتر للبئر الواحد، في حين أن سكان المناطق في حاجة ماسة إلى المياه الجوفية. إن معالجة سائل التكسير (Traitement du liquide de fracturation) يخرج على سطح الأرض بعد استعماله وهذا ما يطرح إشكالا آخر يتعلق بالبيئة، المياه يجب تخزينها في أحواض سطحية لمعالجتها وإعادة ضخها ثم نقلها وإبعادها بواسطة الشاحنات إلى أماكن أخرى التي قد تتعرض هي الأخرى إلى تلوث وخلق أضرار للسكان (Vey, 2012, p. 15).

عملية تكسير الصخور عملية تفرز غاز ثاني أكسيد الكربون (CO_2) الذي يتسبب في ارتفاع درجات الحرارة وتغير المناخ، هذا ما أشارت إليه العديد من المنظمات والجمعيات المختصة في مجال الدفاع عن طبقة الأوزون بالمقارنة مع المنتوجات البترولية.

6.خاتمة:

إن مشروع القانون الأولي لسنة 2019 المصادق عليه من قبل الغرفتين البرلمانيتين والصادر في 2019/12/11 تحت رقم 19-13 وقانون 13-01 المؤرخ في 2013/02/20 المعدل والمتمم بقانون 07-05 المؤرخ في 2013/04/28 يصبان في سياق البحث عن مصادر جديدة لتمويل الاقتصاد الوطني الجزائري، يقي باطن الأرض هو المصدر الأساسي في غياب سياسة ناجحة لتنويع الاقتصاد المنتج.

إن استمرار الدولة في اعتمادها على قطاع المحروقات هو خلل اقتصادي في حد ذاته خاصة وأن سعر البترول لا تحدده أي حكومة بل هو خاضع لمعايير السوق النفطية الدولية.

تضم مشروع القانون الأولي للمحروقات مسالة الغاز والبترول الصخريين لكنه لم يخصهما بتشريع دقيق، واضح ومشجع ولم يتطرق أيضا إلى الطاقات الأخرى التي تتميز بها الجزائر مثل الطاقة الهوائية الجوفية والشمسية.

إن نجاح أي سياسة طاقوية يتطلب تفكيرا عميق وتجنيد لكامل الإمكانيات الذاتية للوصول إلى نتيجة نصب النجاح المستمر.

تمثل المحروقات 30% وتساهم بـ 70% في مداخيل الجباية للدولة. بقيت سياسة الدولة الجزائرية مقيدة خلال سنوات بمداخيل البترول والغاز من العملة الصعبة إلى أن تراجعت هذه الأخيرة بشكل كبير مما أصبح ضروريا للتفكير في سياسات طقوية أخرى وبرامج إقتصادية حقيقية ومناسبة.

تراجع سعر البترول في الأسواق الدولية نتيجة عدة عوامل سياسية، جيوإستيراتجية، إقتصادية وتجارية ساهم في التقليل من موارد الدولة من العملة الصعبة وجعلها تفكر في خطط جديدة للخروج من حالة التبعية للطاقات الحفرية.

من أهم الإجراءات التي سطرتها الدولة في هذا الجانب هو التقليل من نفقاتها ومراجعة السياسات الاجتماعية سيما عمليات الدعم الشامل والغير محدود لكل الفئات الاجتماعية الخاص بالمواد الإستهلاكية والمواد الطاقوية إلى غير ذلك.

تقوم الدولة حاليا في إطار سياستها السنوية بتشجيع الإستثمار الخاص في مختلف الميادين وتحفيز المتعاملين الإقتصاديين على الشروع في تصدير المنتوجات المختلفة الداخلية نحو دول أوربا وإفريقيا محاولة في ذلك التحكم أيضا في تسيير حجم الكتلة النقدية بتفادي إجراءات القرض الغير التقليدي أي طبع النقود لتمويل عجز الميزانية والسعي الجاد لتقليل من كمية النقود المتداولة في السوق تفاديا للتضخم.

إن المجموعة الأوروبية منحت للمنتوجات الصناعية والفلاحية الجزائرية الغير بترولية تسهيلات جمركية وجبائية في إطار ما يسمى بالنظام التفضيلي المعمم (Système préférence généralisé) لتشجيع الاقتصاد الداخلي لكن الحكومات الجزائرية المتتالية منذ الثمانينات لم تنتهز هذه الفرصة للدخول إلى الأسواق الأوروبية بالمنتوجات ذات النوعية الجيدة والتكلفة المنخفضة.

هذه السياسة التي تنتهجها المجموعة الأوروبية والإتحاد الأوروبي حاليا غرضها الأساسي هو مساعدة الجزائر وغيرها من الدول التي تعيش نفس الأوضاع الاقتصادية أي الإعتماد على صادرات البترول من أجل تنويع صادراتها في بناء إقتصاد منظم ومنتج.

تعددت الصعوبات أمام المسؤولين الجزائريين بسبب تراجع الإنتاج البترولي والغازي من جهة وإرتفاع الإستهلاك الداخلي من الطاقة مما أدى إلى خفض الكميات المصدرة من هذه الطاقة نهيك عن المنافسة الشديدة التي تتعرض لها صادرات الجزائر من البترول والغاز.

هناك منتجين كبار في مجال الغاز والبترول يسيطرون على السوق العالمية للطاقة وليس بإمكانهم أن يحدد سعر البرميل، بل هذا السعر خاضع لعملية الطلب والعرض. هذه الدول هي روسيا، العربية السعودية، الإمارات وإيران على سبيل المثال.

وفي مجال الغاز تتعرض صادرات الجزائر إلى منافسة روسيا أيضا الولايات المتحدة وقطر. تفاديا للتقلبات الكبرى تسعى الجزائر إلى تأمين صادراتها من الغاز أساسا إلى دول أوروبا الجنوبية (البرتغال وإسبانيا وإيطاليا) عن طريق أنابيب الغاز التي تمر حاليا تحت البحر.

إن الخروج من الأزمة الاقتصادية يقتضي حسب المحللين الإقتصاديين أن تعمل الجزائر على تنويع مصادرها من الطاقة للإعتماد أساسا على الطاقة الشمسية الهوائية وبمراجعة سياسة الدعم الموجه لكل طبقات الشعبية دون التمييز بينها على أساس مداخيلها المالية.

يرى هؤلاء الإقتصاديون أن سياسة الدعم ينبغي أن توجه إلى الفئة الأقل دخلا كما ينبغي مراجعتها بشكل تدريجي حتى الوصول إلى إلغائها بشكل نهائي.

في هذه الحالة يجب تعويض الفئات المعوزة ماليا على أساس معايير محددة من حيث الدخل الأصلي ومكونات الأسرة. إن سياسة الدعم تسبب في الإستهلاك المفروط وإحداث التبذير لمختلف المواد. يجب مكافحة التبذير بتطبيق سياسات أسعار حقيقية حسب القواعد المعمول بها في السوق، يقترح المحللين الإقتصاديين في إطار النصائح والتوجيهات التي يقدمها للحكومة الجزائرية في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تواجهها أن تتوجه الخطة التنموية إلى ثلاث قطاع أساسية وهي : الفلاحة، الصناعة التحويلية والخدمات.

القطاع الفلاحي مطالب بالإنتاج الكثيف لمختلف المواد الزراعية في المناطق الملائمة بإستعمال الأدوات والتجهيزات الحديثة التي لا تتطلب يد عاملة كبيرة. أما قطاع الصناعة منوط به تحويل المواد الفلاحية الفائضة عن عملية التعليب أما الخدمات فإن مجالاتها متعددة تقوم بها مؤسسات متكونة من شباب بإستعمال الإعلام الآلي ووسائل التواصل الاجتماعي، فيقدمون خدمات للقطاعين السابقين الذكر وإلى الفئات الشعبية التي تجتاج مساعدات في بيتها أو في عملها.

تتوفر الجزائر حسب أغلب المحللين على معطيات النمو الحقيقي من موضع جغرافي مساحات شاسعة، مناخ متوسطي، كثافة شبانية وطاقات متجددة.

بالإعتماد على هذه المعطيات يمكن الخروج من الأزمة الاقتصادية في وقت قصير وبتكلفة أقل إذا ما توفرت الإرادة السياسية وإستجاب لها المجتمع.

6. قائمة المراجع:

1. اناس ياسين. (2020). امتياز أو مكبح للتنمية في الجزائر. *مجلة المحروقات، العدد 12*.
2. حمزة كحال. (21 03, 2020). الغاز الصخري الجزائري... ملاذ مرفوض شعبياً لمواجهة انهيار النفط. *مجلة العربي الجديد*(العدد 12).
3. فراح رؤوف . (13 10, 2019). الجزائر ليست في حاجة الى قانون المحروقات. *صحيفة الوطن*.
4. فهيم جرابة. (30 06, 2012). اقتصاد الجزائر: الاهتمام بالغاز الصخري. *مجلة جان إفريقيا*(114).
5. محمد شعبان. (2010). الجزائر سيرة المحروقات إلزامية الإصلاح . *مجلة مخبر الاقتصاد*.
6. محمد طالبي. (2009). أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*(العدد السادس).
7. مهني مخلوف. (13 10, 2019). إطلاق نار مجمع ضد مشروع قانون المحروقات، . *صحيفة الكل عن الجزائر*.
8. نبيلة أمير. (14 10, 2019). تجنيد ضد المشروع الأولي ضد قانون المحروقات. *صحيفة الوطن*.
9. نوري منصور، و وحيد بلقاسم . (2015-2016). تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على السيادة، مذكرة ماستر في القانون. تيزي وزو، جامعة مولود معمري، الجزائر.
10. Blond, O. (2014). *Gaz de schiste, le vrai du faux.* Ed Delachaux Et Miestle.
11. Bouderbala:, M. (1993, juin). Les incitations fiscales en matière d'investissement. *Revue mutation*(n°4).
12. Cooke, K. (2017, 03 05). Les rêves de gaz de Schiste de l'Algérie ? un cauchemar pour les habitants. *Revue Middle East Ey*.
13. De Janzé, G. (2011). *Le gaz de schiste- Sainte Brigitte.* éditions La truite de Quenecan.
14. Dionnuet, J. C. (2010, 12). Le vocable schiste sera-t-il bientôt réhabilité à cause de gaz ? bulletin de l'association québécoise. *vol. 33*(n°03).

15. Karbounty, M. (2015, Aout). Nécessaire dans l'industrie du carburant, , n40, Aout 2015. *Revue d'expertise*(n°40).
16. Ould Kaddour, A. (2017). *L'Algérie tout entière sera plus prospère.* Alger: Sonatrac.
17. Khennaf, N., & Benabdelmoumen, M. (2020, Septembre). Les défis de l'exploration de l'offshore algérien profond et perspectives pétrolières des séries Ante-Messiniennes. *revue de Sciences et Technologies des Hydrocarbures*(n°02).
18. Vey, T. (2012, 11 29). Gaz de Schiste la fracturation classique a peu d'alternative. *Le Figaro*.